

Distr.: Limited
24 October 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

اللجنة الثانية

البند ١٦ من جدول الأعمال

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لأغراض التنمية

الأرجنتين*: مشروع قرار

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٣٨/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٧٠/٥٧ بقاء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٢٢٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٥٢/٦٠ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ و ١٨٢/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٠٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٨٧/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، و ١٤١/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٣/٢٠٠٨ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ٧/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٢/٢٠١٠ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، وغيرها من القرارات المتخذة في هذا الصدد،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.



وإذ تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦/٢٠١١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١ المتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها،

وإذ تلاحظ أن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للبشرية، وأن مجتمع المعلومات ينبغي أن يقوم على أساس الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يشجع على احترامها وأن يعزز الحوار بين الثقافات والحضارات، وإذ تلاحظ أيضا أن تعزيز تنوع الهويات الثقافية واللغات وتأكيد هذا التنوع والحفاظ عليه، على النحو المبين في وثائق الأمم المتحدة المتفق عليها ذات الصلة بالموضوع، بما فيها الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة^(١)، ستزيد من إثراء مجتمع المعلومات،

وإذ تشير إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدهما القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى المعقودة في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣^(٢) وأيدهما الجمعية العامة^(٣)، والتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين اعتمدهما القمة في مرحلتها الثانية المعقودة في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥^(٤) وأيدهما الجمعية العامة^(٥)،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٦)،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية^(٧)،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي^(٨)،

(١) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر - ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المجلد الأول، القرارات، الفصل الخامس، القرار ٢٥، المرفق الأول.

(٢) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

(٣) انظر القرار ٥٩/٢٢٠.

(٤) انظر A/60/687.

(٥) انظر القرار ٦٠/٢٥٢.

(٦) انظر القرار ١/٦٠.

(٧) انظر القرار ١/٦٥.

(٨) A/65/64-E/2010/12.

وإذ تلاحظ إنشاء اللجنة المعنية بتقنية الاتصال السريع لأغراض تطوير التكنولوجيا الرقمية بدعوة من الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وإذ تحيط علماً بتقرير اللجنة المعنون "مهمة قيادية ملحة لعام ٢٠١٠: المستقبل المبني على تقنية الاتصال السريع" الذي أعد بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة^(٩) والذي تدعو فيه اللجنة إلى الأخذ بممارسات وسياسات ملائمة لتقنية الاتصال السريع بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بما يكفل تسخير إمكانات تقنية الاتصال السريع ومحتواها لخدمة التنمية،

وإذ تقر بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه مركز التنسيق للمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، إلى جانب أداء ولايتها الأصلية المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ تلاحظ انعقاد الدورة الرابعة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في جنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١،

وإذ تسلم بأنه على الرغم من أنه قد أحرز تقدم خلال السنوات الأخيرة في مجال الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الزيادة المطردة في إتاحة إمكانية استخدام الإنترنت لما يقرب من ربع سكان العالم والتوسع في انتشار الهواتف المحمولة وتوفير مضمون وعناوين بلغات عديدة على الإنترنت، لا يزال تقليص الفجوة الرقمية وكفالة استفادة الجميع بتكلفة ميسورة من التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أمرين ضروريين، وإذ تسلم، في هذا الصدد، بأن نسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت في البلدان النامية أقل من ١٨ في المائة مقارنة بنسبتهم في البلدان المتقدمة النمو التي تربو على ٦٠ في المائة،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام،

وإذ تعرب عن القلق إزاء تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الجارية في الاتجاهات الإيجابية في مجال نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي الاستثمارات اللازمة لضمان إتاحة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للجميع،

(٩) متاح على: www.broadbandcommission.org.

وإذ تعرب عن القلق أيضا إزاء الفجوة المتزايدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في توفير تقنية الاتصال السريع وكذلك إزاء الأبعاد الجديدة التي اتخذتها الفجوة الرقمية، فيما يتعلق بنوعية سبل الاتصال المتاحة، وما يمكن أن توفره للمستعملين؛

وإذ تؤكد ضرورة تقليص الفجوة الرقمية، بما في ذلك ما يتعلق منها بمسائل من قبيل رسوم الربط الشبكي الدولي لاستخدام الإنترنت، وكفالة استفادة الجميع من التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

وإذ تقر بأن الإنترنت، وهي عنصر أساسي في بنية مجتمع المعلومات قد تطورت من كونها مرفقا بحثيا وأكاديميا إلى مرفق عالمي في متناول الجميع،

وإذ تسلم بضرورة أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت عملية متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية وأن تتم بمشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية على نحو تام، على النحو المبين في الفقرة ٢٩ من برنامج عمل تونس،

وإذ تسلم أيضا بأهمية منتدى إدارة الإنترنت وولايته، باعتباره منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مسائل شتى، من بينها المسائل المتعلقة بالسياسات العامة المتصلة بالعناصر الأساسية لإدارة الإنترنت، بغية تعزيز استدامة الإنترنت وقوتها وأمنها واستقرارها وتطويرها، ودوره في إقامة الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة بغية المساعدة في معالجة مختلف قضايا إدارة الإنترنت، مع التنويه بالنداءات التي تدعو إلى إدخال تحسينات على أساليب عمله،

وإذ تشدد على أهمية العملية التي ترمي إلى تعزيز التعاون بما يتسق تماما مع الولاية المنصوص عليها في الفقرة ٧١ من برنامج عمل تونس والحاجة الملحة إلى الاضطلاع بها، وعلى ضرورة تعزيز التعاون من أجل تمكين الحكومات من الاضطلاع، على قدم المساواة، بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، وليس فيما يتعلق بالمسائل التقنية والتشغيلية اليومية التي لا تؤثر في تلك القضايا،

وإذ ترحب بالجهود التي بذلتها البلدان المضيفة في تنظيم اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت، التي عقدت في أثينا في عام ٢٠٠٦، وفي ريو دي جانيرو، البرازيل في عام ٢٠٠٧، وفي حيدر أباد، الهند في عام ٢٠٠٨، وفي شرم الشيخ، مصر في عام ٢٠٠٩، وفي فيلنيوس في عام ٢٠١٠، وفي نيروبي في عام ٢٠١١، على التوالي،

وإذ تسلم بالدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بطرق منها إقامة شراكات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين،

وإذ ترحب، في ضوء الفجوات القائمة في الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بعقد مؤتمر القمة لوصول أفريقيا بالإنترنت في كيغالي في عام ٢٠٠٧ وفي القاهرة في عام ٢٠٠٨، وبعقد مؤتمر القمة لوصول رابطة الدول المستقلة بالإنترنت في مينسك في عام ٢٠٠٩ وبعقد اجتماع بلدان الكومنولث في كولومبو في عام ٢٠١٠، وهي مبادرات إقليمية ترمي إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية والتقنية للتعبئة بتنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتعلقة بالقدرة على الاتصال،

١ - تسلم بأنه يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات توفير حلول جديدة للتحديات في مجال التنمية، وبخاصة في سياق العولمة، وتعزيز النمو الاقتصادي والقدرة على المنافسة والحصول على المعلومات والمعارف والقضاء على الفقر وكفالة الإدماج الاجتماعي، مما سيساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وبالذات أقل البلدان نمواً، في الاقتصاد العالمي؛

٢ - تعرب عن القلق إزاء الفجوة الرقمية في الحصول على أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي تقنية الاتصال السريع بين البلدان التي تختلف مستويات تنميتها، التي تؤثر في الكثير من التطبيقات المهمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في مجالات من قبيل الحكم والأعمال التجارية والصحة والتعليم، وتعرب كذلك عن القلق إزاء التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان المتوسطة الدخل، في مجال القدرة على الاتصال السريع؛

٣ - تسلم بوجود فجوة بين الجنسين كجزء من الفجوة الرقمية، وتشجع جميع أصحاب المصلحة على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات وإتاحة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للمرأة؛

٤ - تؤكد أن التنمية التي يعد بها العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لم تتحقق بالنسبة لغالبية الفقراء، وتشدد على ضرورة التسخير الفعال للتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لسد الفجوة الرقمية؛

٥ - تؤكد أيضاً الدور المهم للحكومات في وضع السياسات العامة وفي توفير الخدمات العامة التي تلبي الاحتياجات والأولويات الوطنية بسبل، منها الاستخدام الفعال

لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، على أسس تشمل اتباع نهج يضم أصحاب المصلحة المتعددين، دعما لجهود التنمية الوطنية؛

٦ - تسلم بأن قيام القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام، بتمويل الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبح يؤدي دورا مهما في كثير من البلدان وأن التمويل المحلي يزداد بفضل التدفقات بين الشمال والجنوب ويكمله التعاون بين بلدان الجنوب؛

٧ - تسلم أيضا بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تطرح فرصا وتحديات جديدة، وبأن هناك ضرورة ماسة للتصدي للعقبات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة، من قبيل عدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمارات والقدرة على الاتصال والمسائل المتعلقة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفقاتها، وتمييب، في هذا الصدد، بجميع أصحاب المصلحة توفير قدر كاف من الموارد وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا؛

٨ - تسلم كذلك بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز نقل التكنولوجيا المستخدمة في مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية؛

٩ - تسلم بأنه يمكن للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يكونا أداتين مفيدتين لتعزيز تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

١٠ - تشجع على تعزيز ومواصلة التعاون بين أصحاب المصلحة وفيما بينهم لضمان التنفيذ الفعال لنتائج مرحلتي جنيف^(٢) وتونس^(٤) من القمة العالمية لمجتمع المعلومات بطرق، منها التشجيع على إقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز مناهج العمل المواضيعية الوطنية والإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين، في إطار جهد وحوار مشتركين مع البلدان النامية والشركاء في التنمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

١١ - تؤكد من جديد دور الجمعية العامة في الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي سيعقد في عام ٢٠١٥، على النحو المطلوب في الفقرة ١١١ من برنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات، وتقرر كذلك أن تبت خلال دورتها السابعة والستين في طرائق عملية الاستعراض؛

١٢ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها تونس، البلد المضيف للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمات دولية وإقليمية أخرى معنية، للقيام سنويا بتنظيم منتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع والمعرض التكنولوجي بوصفهما منهج عمل في إطار متابعة القمة، بغية تشجيع قيام بيئة أعمال حيوية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شتى أرجاء العالم؛

١٣ - **تشجع** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة على الإسهام، كل في نطاق ولايته، في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشدد على ضرورة توفير الموارد اللازمة في هذا الصدد؛

١٤ - **تلاحظ** تنظيم منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١١، في جنيف في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١؛

١٥ - **تقر** بالضرورة الماسة لتسخير إمكانات المعارف والتكنولوجيا، وتشجع، في هذا الصدد، جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهوده لتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها عاملا حاسما في التمكين من تحقيق التنمية وحافزا على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٦ - **تقر أيضا** بدور فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات باعتباره آلية مشتركة بين الوكالات تابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومخصصة لتنسيق تنفيذ الأمم المتحدة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

١٧ - **تقر كذلك** بأنه من المقرر أن يتابع الأمين العام ما أسفرت عنه القمة العالمية لمجتمع المعلومات من نتائج فيما يتصل بإدارة الإنترنت، وتحديد العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، من خلال عمليتين منفصلتين، وتسلم بأن العمليتين يمكن أن تكمل كل منهما الأخرى؛

١٨ - **تشير** إلى قرارها بأن تنظر الدول الأعضاء مرة أخرى في الجمعية العامة في استصواب استمرار منتدى إدارة الإنترنت في أداء عمله، في سياق استعراض يجري في عام ٢٠١٥. بمناسبة مرور عشر سنوات على تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

١٩ - **تلاحظ** تقرير رئيس الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت وتحيط علما بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرر، في الفقرتين ٢٨ و ٢٩ من قراره ١٦/٢٠١١، تمديد ولاية الفريق العامل حتى انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجنة المعنية

بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من أجل إتمام مهمته وفقا لولايته، وحث الفريق العامل على أن يقدم توصياته إلى اللجنة في دورتها الخامسة عشرة، التي ستشكل إسهاما مقدما من اللجنة إلى الجمعية العامة، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٢٠ - تؤكد ضرورة تحسين مشاركة جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في جميع اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت، وتدعو، في هذا الصدد، الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين إلى دعم مشاركة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين من البلدان النامية في المنتدى نفسه وفي الاجتماعات التحضيرية؛

٢١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تعزيز التعاون بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت^(١٠)؛

٢٢ - تشير إلى الفقرة ٢٢ من قرارها ١٤١/٦٥، وتحيط علماً بالمشاورات التي يدعو الأمين العام إلى عقدها عن طريق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، بما في ذلك الاجتماع المعقود في نيويورك في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وتدعو الأمين العام إلى إجراء مزيد من المشاورات المفتوحة الجامعة التي تضم جميع الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة، بهدف المساعدة في العملية الرامية إلى تعزيز التعاون من أجل تمكين الحكومات من الاضطلاع، على قدم المساواة، بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت وليس فيما يتعلق بالمسائل التقنية والتشغيلية اليومية التي لا تؤثر في تلك القضايا، عن طريق كفالة التوازن في مشاركة أصحاب المصلحة كافة، وبخاصة البلدان النامية، كل حسب دوره ومسؤولياته، على النحو المبين في الفقرة ٣٥ من برنامج عمل تونس، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس، تقريراً عن نتائج تلك المشاورات لكي تنظر فيه في دورتها السابعة والستين؛

٢٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن حالة تنفيذ هذا القرار ومتابعته، كجزء من عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنوياً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

٢٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين البند المعنون "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية".